المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن استمرار متابعتها لضمانات المحاكمة العادلة في قضية التنظيم المرتبط بالحرس الثوري الإيراني

المنامة في 9 نوفمبر 2026

في إطار اختصاصاتها القانونية المستقلة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تواصل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان متابعتها لقضية التنظيم الرئيسي المرتبط بالحرس الثوري الإيراني، من خلال رصد مدى مراعاة حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة في مختلف مراحل التحقيق والاحتجاز والمحاكمة، وذلك استنادًا إلى أحكام القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشائها وتعديلاته، وبما يحترم استقلال السلطة القضائية واختصاصاتها.

وفي هذا السياق، استمعت المؤسسة إلى ملاحظات هيئة الدفاع، وتلقت عددًا من الشكاوى المتعلقة بحقوق المتهمين والضمانات القانونية المقررة لهم، حيث قامت بدراستها وتوثيقها ومتابعتها مع الجهات المختصة، والاطلاع على ردودها والإجراءات المتخذة بشأنها، في إطار دورها الحقوقي المستقل، ودون أن يشكل ذلك تبنيًا لأي من الادعاءات المثارة أو النتائج التي خلصت إليها الجهات المعنية.

وفي إطار متابعتها لسير المحاكمة، حضر ممثلو المؤسسة (28) جلسة قضائية خلال الفترة من يوليو حتى 2 نوفمبر 2026، جرى خلالها رصد مدى مراعاة الضمانات القانونية والإجرائية، ولا سيما ما يتعلق بحق الدفاع، والاطلاع على أوراق الدعوى، وتقديم الطلبات والدفوع، وسماع الشهود ومناقشتهم، وتمكين المتهمين من المشاركة الفعلية في الجلسات، فضلًا عن توثيق الإجراءات المتخذة بشأن طلبات هيئة الدفاع، ومتابعة المسائل ذات الصلة بضمانات المحاكمة العادلة.

وتؤكد المؤسسة استمرار اضطلاعها بدورها المستقل في الرصد والتوثيق والمتابعة الموضوعية، دون الانحياز إلى أي طرف أو التدخل في اختصاصات السلطة القضائية، مع التشديد على أهمية الالتزام بالضمانات القانونية والإجرائية في مختلف مراحل الدعوى، وكفالة حقوق المتهمين، وضمان ممارسة حق الدفاع والمحاكمة العادلة، بما يسهم في تعزيز حماية حقوق الإنسان وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون.

هذا، وسوف تعلن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موقفها وبشكل معلن في حال وجود أية مخالفات أو انتهاكات لحقوق الإنسان وفقا للأطر الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية.

* * *